جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

العام الدراسي : 2023 – 2024

المادة : التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة / تركيا

عنوان المحاضرة: تحديات حكومة حزب العدالة والتنمية

المحاضر: م.د. حميد فارس حسن

الايميل الجامعي الرسمي: almosawee.hameed@tu.edu.iq

واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية عدة تحديات كثيرة تمثلت في استقطاب المؤسسة العسكرية للأحزاب المناوئة لها(الحكومة)، وتبنيها مواقف حازمة ضد ما تعده اخلال بمبادئ الجمهورية العلمانية الكمالية؛ ففي آذار 2003 كشف النقاب عن احباط محاولة انقلابية خطط لها قائد الجيش، حينها، الجنرال تشين دوغان والتي حملت اسم بيلوز(المطرقة)[1]. كما قام، أعضاء المحاكم الدستورية والإدارية والمالية والقضاء العسكري وممثلي نقابة المحامين الأتراك وعدد من القضاة والمدعين العامين وعمداء الجامعات والأكاديميين بزيارة ضريح مصطفى كمال أتاتورك، وذلك على خلفية مقتل عضو الدائرة الثانية للمحكمة

الادارية العليا "مصطفى يوجيل أوز بيلغين" في 2006/5/17[2]، والتي نفذها المحامي "ألب أرسلان وقراءة بيان يُحمّل الحكومة التركية مسؤولية مقتل "أوزبيلغين".

كما شهدت تركيا، وتزامنا مع الاستعدادات لانتخاب رئيس الجمهورية[3]، مع ارتفاع توقعات فوز مرشح حزب العدالة والتنمية عبدالله غول، تنظيم ما عرف بـ(تجمعات الجمهورية) الرامية لإفشال تلك الانتخابات كتجمع 14 نيسان 2007 في العاصمة أنقرة، وتجمع بميدان جاغلايان في إسطنبول يوم 29 من الشهر ذاته، وفي مدينتي مانيسا وجناق قلعة يوم 5 أيار، وفي إزمير يوم 13أيار.

وفي ضوء ذلك وافقت المحكمة الدستورية على طلب تقدم به حزب الشعب الجمهوري (أكبر أحزاب المعارضة التركية) لإلغاء نتائج الجولة الأولى من التصويت بدعوى أن العدد 367 عضوًا ليس نصاب التصويت فقط، وإنما نصاب الاجتماع في نفس الوقت، لذلك فان الأغلبية المطلوبة لم تتحقق في جلسة الانتخاب.

تزامن ذلك مع قيام رئاسة الأركان التركية بنشر مذكرة على موقعها الالكتروني، جاء فيه أن "الأزمة التي ظهرت خلال الانتخابات الرئاسية تركّز على نقاش العلمانية، وهذا يُشكل مصدر قلق لدى القوات المسلحة التركية التي تعتبر طرفًا في هذا النقاش كونها المدافع الرئيسي عن العلمانية، وتعارض بشكل قطعي كافة التعليقات السلبية، إذ ستتخذ موقفًا واضحًا وصريحًا في هذا الصدد إذا لزم الأمر".

وقد ردت الحكومة على ما عرف بـ (المذكرة الإلكترونية)، بانها "موقف معارض للحكومة"، وان ذلك لا يمكن ان يكون في دولة الحقوق والديمقراطية وخاصة من قبل مؤسسة كرئاسة الأركان التي تتبع لرئاسة الوزراء. واعتبرت الحكومة ما جاء في المذكرة محاولة للتأثير على القضاء الأعلى لكونه ظهر بالتزامن مع نقاشات المحكمة الدستورية.

وفي 2008/7/30 اقرت المحكمة القضائية العليا بأنقرة، لائحة اتهام التي قدمها المدعي العام التركي الأول "عبد الرحمن يلجين قايا" بحق 71 شخصًا بينهم الرئيس غول، ورئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، تطالب بحظر نشاطهم السياسي لمدة 5 أعوام بعد تصويت 6 من أعضاء المحكمة الدستورية لصالحها مقابل معارضة 5 آخرين ضدها، إلا أنها رفضت طلب إغلاق الحزب لعدم تحقيق اغلبية الثلثين التي يستدعي الدستور التركي تحقيقها للإقرار. الا ان اردوغان وحزبه تمكن من تفادي ذلك بعدما أجرى تعديلات على المحكمة الدستورية تضمنت زيادة عدد أعضائها الى 17 عضوا على ان يتخب القسم الاكبر منهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، وبالتالي ضمن اختيار أعضاؤها من الموالين له، وقيدت التغييرات سلطة المحكمة في حل الأحزاب السياسية.

وفي عام 2012 أحبطت محاولة انقلابية أخرى خطط لها رئيس اركان الجيش التركي السابق ألكير باسبونج والي عرفت بعملية تنظيم (ارجنكون)[4] وكان أولى خططها استدراج واعتقال رئيس جهاز الاستخبارات القومي (هاكان فيدان)[5] ، الساعد الأيمن لاردوغان، كتوطئة لعملية الانقلاب، واتهمت جماعة فتح الله غولن بالوقوف وراءها.

وفي 2013/1/1 تصاعدت حدة الاحتجاجات في استانبول والتي عرفت باحتجاجات (غزي بارك)[6]، وامتدت إلى مدن أخرى، رافقتها أحداث شغب قامت بها بعض التنظيمات لإيقاف وعرقلة المشروعات التي كانت الحكومة تنتوي اقامتها في المنطقة وكلفت تلك الأزمة تركيا نحو 50 مليار دولار.

وفي 12/17/ 2013، شهدت تركيا حملة توقيفات بدعوى مكافحة الفساد، طالت نجل رئيس الحكومة آنذاك رجب طيب اردوغان (بلال) وأبناء عدد من الوزراء، ورجال أعمال، ومدير أحد البنوك الحكومية، ووجهت الحكومة التركية جماعة "فتح الله غولن" بالوقوف بشكل وراء حملة التوقيفات تلك من خلال عناصرها المتغلغلة في القضاء واجهزة الامن، وذلك في مسعى لتقويض حكومة حزب "العدالة والتنمية".

غير ان التحدي الأكبر الذي واجهه اردوغان شخصيا وحكومة حزب العدالة والتنمية والنظام السياسي التركي برمته تمثل بالمحاولة الانقلابية التي حدثت مساء 15تموز 2016 التي نفذتها عناصر من الجيش، وأُتُهِمَتْ، أيضا، جماعة "فتح الله غولن" (الكيان الموازي) بتدبيرها.

الا ان تلك المحاولة قوبلت باحتجاجات شعبية عارمة في معظم المدن والولايات، إذ توجه المواطنون بحشود غفيرة تجاه البرلمان ورئاسة الأركان بالعاصمة، والمطار الدولي بمدينة إسطنبول، ومديريات الأمن في عدد من المدن، ما أجبر آليات عسكرية كانت تنتشر حولها على الانسحاب مما ساهم بشكل كبير في إفشال الانقلاب.

---

(1) عملية المطرقة (Balyoz) خطة انقلاب عسكري مزعومة لجماعات علمانية في الجيش التركي قيل أن التخطيط له بدأ في 2003 م. أول ما ظهرت التقارير عن خطة الانقلاب في جريدة طرف ذات التوجه الليبرالي التي قالت أنها اكتشفت وثائق فيها تفاصيل خطة لتفجير مسجدين في إسطنبول واتهام اليونان بإسقاط طائرة تركية فوق بحر إيجة بهدف خلق البلبلة وتبرير الانقلاب العسكري. وقد اعقب الكشف عن هذه الخطة حملة اعتقالات فخلال عامي 2010 و2011 تم اعتقال أكثر من 350 شخصاً بتهمة التآمر على الدولة، أغلب هؤلاء من كبار العسكريين العاملين والمتقاعدين. وجرت المحاكمة على جلسات عديدة في سجن سيليفري ابتداء من 16 ديسمبر 2010. وتم تعيين القاضي قبل ذلك بيومين فقط بعد إبعاد القاضي السابق بسبب تحقيقات انضباطية بحقه، بحضور 187. وحكم على ثلاثة جنرالات بالسجن المؤبد مع تخفيضه إلى 20 سنة، وعلى المتهمين الآخرين بفترات أقصر، وأخلي سبيل 34 من أصل 365 متهماً. وقال حينها العسكريون أن هذه الخطة نوقشت لكنها كانت أحد السيناريوهات التدريبية للجيش ضمن عرض عسكري وليس تخطيط لعملية انقلابية.

(2) قام المحامي اصلان باقتحام احدى قاعات اعلى محكمة ادارية في انقرة فقتل القاضي مصطفى اوز بليكين بالرصاص واصاب اربعة قضاة اخرين بجراح. وعلى اثر ذلك تدفق اكثر من 25 الف شخص الى ضريح مصطفى كمال أتاتورك في مبادرة رمزية للتنديد بالهجوم، في حين تحولت مسيرة تشييع

القاضي اوز بليكين الى تظاهرة ضد رئيس الوزراء رجب اردوغان. ووقف المتظاهرون بقيادة رؤساء ابرز الهيئات القضائية في البلاد – المحكمة الدستورية ومجلس الدولة ومحكمة التمييز – دقيقة صمت امام ضريح اتاتورك في موقف رمزي. وانحنى قضاة ومدعون ومحامون وعديد من المواطنين والطلاب امام الضريح في انقرة وقد حملوا صور اتاتورك والعلم التركي. ورددوا ان "تركيا علمانية وستبقى كذلك" وخلال التحقيق مع المتهم بالهجوم المحامي اصلان الب ارسلان اعتراف بقيامه بالهجوم بسبب "قرار منع الحجاب" وقال "اردت معاقبة هؤلاء لان القرار الذي اتخذوه لا يتماشى مع العدالة الالهية". مضيفا انه يحمل افكارا قومية وانه تأثر بقضية منع الحجاب مؤكدا انه قام بالعملية بشكل منفرد وان لا علاقة له بأي منظمة.

(3) في 27 نيسان 2007 عقدت الجمعية العامة في البرلمان التركي اجتماعًا للتصويت على انتخاب الرئيس الحادي عشر للبلاد، وحصل خلالها المرشح الوحيد "عبدالله غول" على أصوات 357 نائبًا من أصل 361 شاركوا في التصويت إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لاختياره في الجولة الأولى لعدم تحقيق العدد المطلوب وهو 367 صوتًا مما استدعى اجراء جلسات أخرى لا سيما وقد قدمت طعون بشان مدى قانونية الجلسة الأولى، وتم انتخاب عبد الله غول رئيسًا للجمهورية التركية في 28 آب 2007.

(4) إرغينكون (Ergenekon) منظمة سرية يعود جذورها التاريخية إلى القرن الماضي حيث اطلق اسم (ارغينكون) نسبة إلى جبل أسطوري لجأ إليه الأتراك القُدماء هربا من جحافل المغول، أما تاريخ التأسيس الحقيقي للحركة فهو في عام 1999 كمنظمة سرية وأهم أهدافها هو «المحافظة» على تركيا كدولة علمانية وعسكرية وقوية كما كانت في عهد كمال أتاتورك وتتهم المنظمة بقيامها باغتيالات وتفجيرات وزرع عبوات ناسفة في المدن التركية ومحاولة تنظيم انقلاب على الحكومة وتعاون مع منظمات ودول خارجية لزعزعة النظام في تركيا. وتدافع المنظمة عن نفسها بأنها ضحية مؤامرة وتصفية حسابات من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم. تضم الحركة في صفوفها الطبقة المثقفة وذوي المراكز العالية في تركيا من سياسيين سابقين وكتّاب وصحفيين ورجال أعمال وجنرالات وقادة عسكريين وقضاة وغيرهم من مختلف الانتماءات العقائدية والحزبية في تركيا.

(5) ولد هاكان فيدان في انقرة عام 1986م درس وتخرج من مدرسة قوات المشاة المحاربة عام 1986م، ومن ثم درس في مدرسة اللغات التابعة لقوات المشاة. كما نال إجازة في العلوم السياسية من جامعة ميريلاند الامريكية. ثم الماجستير والدكتوراه من جامعة بيلكنت في انقرة. ثم عمل في وحدة التدخل السريع التابعة لحلف شمال الأطلسي خلال عامي 1986م و2001م، وفي فرع جمع المعلومات السريعة في المانيا. تولى عام 2003 رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) حتى عام 2007م. ثم رئيسا لجهاز الاستخبارات التركية.

(6) في 27 أيار 2013 اندلعت شرارة أحداث "غزي بارك" في إسطنبول إثر اقتلاع بعض الأشجار من منتزه "غزي" المطل على ساحة تقسيم العريقة في قلب إسطنبول، في إطار مخطط لإعادة تأهيل المنطقة، وتصاعدت حدة الاحتجاجات حتى تحولت الى احتجاجات عامة ضد حكومة حزب العدالة والتنمية عمل تنظيمها وادامة زخمها حزب الشعب الجمهوري المعارض والقوى العلمانية الأخرى بهدف اسقاط الحكومة.

المراجع المعتمدة في اعداد المحاضرة

- مجدي داود، من يحرك الصراع بين اردوغان وغولن؟ ولماذا الان؟ متاح pdf على الرابط : https://www.academia.org.com
- من هم مدبروا الانقلاب الفاشل في تركيا؟ موقع الشرق : https://m.al-sharq.com.article
- اردوغان في ورطة.. تنظيم ارجنكون يلاحقه بذكريات الماضي، جريدة زمان: https://www.zamanarabic.com
- حظر حزب العدالة والتنمية بين تاكيدات الداخل وضغوط الخارج، موقع Swissinfo ، 25/2/ 2008: https://www.swissinfo.ch.ara.